http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1502) السنة السادسة - السبت (9) ايار 2009

وجودها يثير استياء الشارع

مواكب حماية المسؤولين تديم مخالفة التعليمات الحكومية

بغداد / يوسف المحمداوي

في احدى القرى التابعة لمحافظة بابل أرتعب ألاهالي ، وهم ينظرون الى سيارة غريبة وقد نزل راكبوها المدججون بالأسلحة يرتدون زي القوات الأمنية العراقية حاملين في يدهم مصباحا أميركيا ينبعث منه ضوء كبير قادر على انارة مساحة كبيرة من الأراضي، وعندها أخذت تتزاحم في أذهان الناس عدة احتمالات، فمنهم من توقع وجود مخبأ للأسلحة قرب تلك الأشجار الصغيرة، ومنهم من توقع وجود جثة مجهولة. وفيما توقعت نساء أنها عصابة متخفية بزي رجال الأمن ، وبعد مشاورات عديدة تجرأ احد الفلاحين على الاقتراب من أولئك الرجال الذين صرخوا به أن يرفع يديه حماية لمسؤولهم، وما أن وصل حتى عاد مسرعا وقد انتابه الضحك ليخبرهم بغرابة هذه المهمة الأمنية والتي لا تتعدى كون احد الضباط من سكنة المنطقة قد جاء ليلا مع حراسه الشخصيين ليتفقد فسائل النخيل التي قام حراسه بزراعتها حديثا في أرضه. هذا وقد كشف وكيل وزارة الداخلية لشؤون القوى الساندة اللواء احمد علي الخفاجي عن وجود ١٢٤ ألف عنصر أمني لحماية المسؤولين والشخصيات الرسمية في عموم البلاد مؤكدا سعي الوزارة الى تنظيم هذه العملية من خلال تحديد عدد افراد الحماية لكل مسؤول حسب منصبه ودرجته وربط هؤلاء الافراد جميعا بمديرية حماية الشخصيات التابعة لها. وقال ان الوزارة رفعت مشروع قانون جديد لتنظيم عمل حماية الشخصيات الى مجلس الوزراء الذي وافق عليه موضحا انه يقضي بتحديد عدد أفراد حماية الشخصيات بدءا من رئيسي الجمهورية والحكومة والوزراء وباقي المسؤولين.

واشار الخفاجي في تصريحات صحفية الى ان هذا القرار يقضي بتخصيص ٣٠ عنصراً امنيا لحماية الوزير و ٢٠ لوكيل الوزير اضافة الى تحديد ثمانية افراد لحماية المستشارين وخمسة لكل موظف بدرجة مدير عام ومثل هذا العدد لعضو مجلس المحافظة. واضاف في تصريحات صحفية ان القانون ينظم مهام حمايات الشخصيات من خلال تسليح افرادها بسلاح خفيف وسحب جميع الاسلحة المتوسطة منها . وقال ان اجتماعات عدة عقدت لتنظيم مهام الحمايات حيث تم التأكيد خلالها على ضرورة التزام مواكب الحمايات بالقوانين المرورية واحترام المواطنين في الشارع.

مضيفا ان هذه الحمايات تخصص للمسؤولين في الدولة باستثناء أعضاء مجلس النواب والمسؤولين في وزارتي الداخلية والدفاع مشيرا الى ان وزارته ستتخذ اجراءات عدة لتنظيم عمل هذه القوات منها فك ارتباطهم بأية جهة أمنية أو عسكرية اخرى وتثبيتهم على ملاك مديرية حماية الشخصيات في وزارة الداخلية حصريا وبراتب شهري قدره نصف مليون دينار (حوالي ٥٠٠ دولار شهريا) لكل منتسب على ان يخضع الى الضوابط المعتمدة في التعيين بوزارة الداخلية من شروط العمر والمؤهلات.

هذا مايحدث في القرى اما في شوارع المدن فمنذ حدوث التغيير وتلك المواكب تتسيد الشوارع بصفارات انذارها ومخالفاتها المرورية،واطلاقها العيارات النارية عشوائيا دون مراعاة لمشاعر المواطنين غير آبهين بالقوانين او التعليمات التي تصدرها الدولة والتي تؤكد على ضرورة الالتزام.والمصيبة ان المواطن لم يعد يميز بين مواكب حمايات المسؤولين في الدولة ومواكب الحمايات الخاصة لتجار واثرياء احاطوا انفسهم وبيوتهم بفرق من الحمايات .من جانب آخر أعلنت الامانة العامة لمجلس الوزراء عن صدور تعليمات مشددة بخصوص التزام مواكب حماية المسؤولين بالدولة وهي عدم استخدام مركبات مواكب المسؤولين للصافرات واللوحات الضوئية ،واحترام المواطنين وحمل الاسلحة الخفيفة فقط واحترام نقاط السيطرة والتفتيش ، وعدم سيرمركبات الحماية عكس اتجاه السيروعدم عبور الارصفة واحترام رجال المرور.

وفي سياق متصل بين شرطي المرورعماد عودة ان المسؤولين وأفواج حمايتهم ، هم أكثر الناس بعدا عن تطبيق القانون وخصوصا قانون المرور.مما يفرض عليهم التزامات عدة، كغض الطرف عن كل المسيئين في الشارع وذلك من باب العدالة لان المواطن يتساءل لماذا لا يطبق المسؤولون وحمايتهم القانون ولماذا نخضع كمواطنين للمساءلة دون غيرنا..؟ وحمل عماد حماية ومواكب المسؤولين مسؤولية الأزمات المرورية الخانقة والازدحام الطويل بسبب غلقهم الشوارع قبل خروج المسؤول بفترات طويلة مما يولد استياء الناس.

يقول الموظف كاظم صالح في وزارة النفط انه يخرج الى الدوام قبل ساعتين من بدايته لتحاشي التأخير الذي تسببه مواكب حماية المسؤولين في اغلاق الشوارع الرئيسية،مضيفا ان الاختناقات المرورية تحدث في فترات عمل البرلمان. وعلى صعيد متصل قررت وزارة الداخلية تشكيل مديرية عامة لحماية المسؤولين في الوزارة. وكشف الناطق الرسمي لقيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في تصريح صحفي انه تم تشكيل مديرية عامة لحماية المسؤولين في وزارة الداخلية، مشيرا الى انه ستتم محاسبة كل من يتجاوز على المواطنين من حمايات المسؤولين ومنها السير بعكس الاتجاه اثناء المرور في الشوارع.

يذكر ان رئيس الوزراء نوري المالكي قد امر بمنع جميع العجلات الحكومية من استخدام صفارات الانذارباستثناء سيارات النجدة والاسعاف الفوري،وعدم سير مواكب المسؤولين عكس اتجاه سير المركبات واكد ضرورة احترام المواطن وعدم التجاوزعليه من قبل حماية المسؤولين. ورحب البغداديون بهذه القرارات التي اتت ثمارها في الايام الاولي من الصدور الا انها مع الاسف بدأت تعود بشكل تدريجي حيث لايزال بعضهم يستخدم صفارات الانذار والسير عكس الاتجاه والتجاوز علي المواطنين واطلاق العيارات النارية، داعين الجهات المعنية الي تفعيل الاوامر الرئاسية وعدم تجاوزها.

من جهة اخرى بين الشيخ صباح الساعدي رئيس هيئة النزاهة في البرلمان ان الحمايات الشخصية تتفاوت حسب أهمية المسؤول ودرجة الخطورة التي يتعرض لها. مثلا في البرلمان شخصيات لا يعرفها الشارع العراقي وهؤلاء لا تعتبر حياتهم مهددة بخطر، على خلاف البرلمانيين الذين يعرفهم القاصي والداني والذين تتعرض حياتهم للمخاطر وينطبق الأمر ذاته على الوزراء والمسؤولين الآخرين فمثلا مسوؤلية وزيري الدفاع والداخلية اكبر من مسؤولية وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ولهذا فالخطر الذي يهدد حياة الوزيرين المذكورين على سبيل المثال اكبر من ذلك الذي يتعرض له وزير الدولة لشؤون مجلس النواب. وبين النائب الساعدي في تصريحات صحفية ان تقديرات النائب هي التي تحدد ما يحتاجه من الحمايات الشخصية وفق الضوابط والقوانين الأمنية شرط أن لا تتحول الحمايات الشخصية الى عصابات إجرامية كما فعلت حمايات وزير التجارة التي ضربت الأجهزة الأمنية وقاومت تنفيذ أمر قضائي قانوني.. مضيفا انه يجب ان لا تتحول الحمايات الشخصية إلى قوات تضرب القانون بل عليها حمايته،واوضح الساعدي ان حمايات اعضاء مجلس النواب تتم وفق عقود وعلى ملاك مجلس النواب وليسوا على الملاك الدائم..وان كل نائب برلماني له ٣٠ فردا يرتبطون بعقود مع البرلمان وليس مع أي جهة أخرى ويتقاضون أجورا تقارب ٥٠٠ الف دينار وهي ارقام تقل عن مايتقاضاه المنتسب في وزارتي الداخلية او الدفاع.

فيما اكد النائب سليم الجبوري بانه قام باستبدال افراد حمايته الشخصية ثلاث مرات.والحمايات بالنسبة للجبوري على مستويين مستوى الحمايات المقربين ويفترض وجود نسبة من الثقة عالية بهم – ومستوى ثاني من الاغراب او موظفين عاديين. وامتنع الجبوري عن إعطاء رقم محدد لإفراد حمايته لكنه أكد أن رواتبهم هي بمعدل الأجور المرصودة وهي ٥٠٠ ألف دينار.

وتؤكد أمانة بغداد وجود ٨٦ شارعا مغلقا في مدينة بغداد من قبل الأحزاب والمنظمات وبعض السفارات والقوات الأميركية وتم فتح تسعة منها بعد تحسن الوضع الأمني فيما تريثت الجهات المسؤولة في فتح باقي الطرق بعد الهجمات الأخيرة التي تعرضت لها العاصمة..وعلى الرغم من إصدار الأمانة العامة لرئاسة الوزراء تعليماتها للوزارات باختصار وقت مرور المواكب الرسمية إلا انها تقول ان افراد حماية مواكب المسؤولين غالبا ما يقومون بقطع الطرق في الشوارع العامة والفرعية ولفترات زمنية طويلة مما يتسبب بحالات الإرباك إضافة إلى استياء المواطنين لا سيما في فصل الصيف الا ان طبيعة مرور مواكب المسؤولين بقيت على حالها. ويبقى المواطن وهو يعيش تلك المشاهد الدخيلة على الواقع العراقي بانتظار الحل على باب تحسن الاوضاع الامنية في البلد.

مخاوف من تحول مدن إلى صحارى

العواصف الترابية ظاهرة تهدد البيئة في العراق

بغداد / شهاب العزاوي

في ظل التغيرات المناخية الكونية التي تجتاح الكرة الارضية والتدهور البيئي بجميع مكوناته والاختلال في التنوع الاحيائي وانحباس الامطار في اجزاء واسعة من العالم الى جانب الفيضانات والاعاصير في مناطق اخرى، يتعرض العراق الى اجواء غريبة عن بعض مناطقه تتمثل في موجات من الغبار جراء هبوب عواصف رملية كثيفة جدا تسببها مرتفعات ومنخفضات جوية قادمة من شرق البحر المتوسط والخليج العربي ناتجة عن الاختلال في درجات الحرارة.

العواصف الرملية التي كانت تحدث في السابق بشكل محدود وفي مناطق محدودة وفي فصول معينة اصبحت اليوم تتكرر وتغطي معظم مناطق العراق الذي لم يشهد مثل هذه العواصف من قبل سواء من ناحية الكم او النوع.

وهذه العواصف الترابية الشديدة اثرت بشكل مباشر على الناس وحركتهم ونشاطاتهم وشلت حياتهم وادت الى تعطيل حركة الطائرات وسير المركبات على الطرق الخارجية ودمرت المزارع واستمرت بشكل يومي وبكميات كبيرة بحيث يصبح الجو احمر بسبب كثافة الاتربة .

ورجح رئيس لجنة الصحة والبيئة النيابية نوزاد صالح أن يشهد فصل الصيف المقبل هبوب عواصف رملية على أغلب محافظات العراق خاصة الوسطى والجنوبية، مؤكدا أن الجفاف استمر هذا العام بسبب شحة الأمطار والثلوج.

وقال «بالنظر إلى الجفاف وقلة الأمطار أنا اتوقع ان العواصف الترابية ستستمر في الصيف، وذلك عندما يحدث الجفاف يصبح التصحر والماء غير موجود فالتراب يتجمع وبالتالي تهب هذه العواصف».

ونفى صالح امكانية انتشار أوبئة أو أمراض انتقالية عن طريق هذه العواصف مؤكدا أن الأضرار الصحية الوحيدة التي من الممكن أن تنجم عن هذه العواصف هي الامراض التنفسية، وقال:

«تسبب بعض الأمراض التنفسية لا سيما لدى الذين يشكون من امراض الصدر والربو يتضايقون اكثر، يشار إلى أن العراق شهد صيف العام الماضي هبوب عواصف رملية كثيفة على أجزائه الوسطى والجنوبية، فيما تنذر العواصف الرملية التي شهدتها العاصمة بغداد خلال الاسبوع الجاري بهبوب المزيد منها خلال موسم الصيف في ظل جفاف دخل عامه الثاني في العراق.

واطلقت بعض المؤسسات والجهات الحكومية في العراق حملة تحذيرات من مخاطر التلوث البيئي الذي تتعرض له البلاد بشكل كبير، خصوصا بعد ان أصبحت ظاهرة العواصف الترابية أمرا ملحوظا خلال الفترة الماضية. ويرى خبراء البيئة ان العواصف الترابية هي احدى نتائج مخلفات الحروب والصراعات وسياسات الاهمال المتعمدة للبيئة من قبل السلطات الحكومية على مدى السنوات والعقود الماضية.

وحذرت النائبة نوال السامرائي عضو لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب من المشاكل التي تواجه البيئة، من تلوث يشمل جميع مكونات هذا القطاع (الهواء، والمياه، والتربة) نتيجة تعرضها لمخلفات الحروب من اسلحة كيماوية وجرثومية وغيرهما من المخلفات، فضلا عن سياسة الإهمال والتقصير المتبعة من قبل الجهات المعنية بهذا الأمر.

وتؤكد السامرائي وجود العديد من العوامل التي ساهمت في تفاقم الوضع البيئي في العراق، لاسيما خلال السنوات الخمس الماضية، منها الظروف الأمنية السيئة التي ساهمت بدرجة كبيرة في تدمير البنى التحتية لقطاع البيئة في البلاد، وانشغال السلطات عن الاهتمام بكل ما من شأنه النهوض بهذا القطاع المهم والمؤثر على حياة وصحة السكان والتركيز على الجوانب الامنية.

وتوضح السامرائي وهي دكتورة وخبيرة في مجال البيئة وصحة الانسان، ان غياب الوعي في المحافظة على البيئة لدى المجتمع ساهم في زيادة مخاطر هذه المشكلة وأغلق الباب أمام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بان تأخذ دورها في معالجة هذه الظاهرة الخطيرة. وتشير الى أن لجنة الصحة في البرلمان تعد مشروع الأمطار الصناعية لتقديمه في سبيل الحد من ظاهرة الغبار الذي تعاني منه الأجواء العراقية منذ فترة، كما ان وزارة البيئة تعمل على تنفيذ مشروع الحزام الأخضر الذي يمكن ان يساهم في تخفيف ومعالجة هذه الظاهرة الكارثية على حد تعبيرها. وتشير الاحصاءات والدراسات التي نشرت من قبل وزارات ومؤسسات حكومية ومنظمات المجتمع المدني وباحثين في مجال البيئة، الى ان نسبة المساحات الخضراء بالعراق باتت تشكل اقل من ربع مساحة العراق وهي نسبة لا يمكن مقارنتها بما كانت عليه المساحات الخضراء في البلاد من قبل حيث اختفى الحزام الاخضر الذي كان يلف العاصمة بغداد وغيرها من المحافظات الاخرى بسبب حالات الاهمال وقطع الاشجار بشكل عشوائي من قبل السكان والقوات الاميركية، حيث قامت تلك القوات بقطع اشجار الكالبتوز الكثيفة التي كانت تنتشر في المناطق الغربية وتحديدا في معسكر الحبانية والمناطق المحاذية به.

وتحذر هذه الدراسات والتقارير التي اعتمدت في كثير من المقارنات على النسب لا الأرقام، من مخاوف تحول مدن عراقية بكاملها الى مدن صحراوية صرفة منها العاصمة بغداد على وجه الخصوص بعد أن كانت تعتبر واحات خضراء رغم الحملات العمرانية التي اقيمت فيها. ويؤكد المهندس الاحيائي عباس الخفاجي بان الحلول التي تضعها الوزارات والدوائر المعنية لمواجهة مشكلة التصحر شحيحة ولا تفي بالغرض وذلك بسبب الظروف الحالية التي يمر بها البلد، اضافة الى عدم توفر المستلزمات الضرورية لنشاط وعمل تلك الدوائر.

ويؤكد الخفاجي بأن ظاهرة الاحتباس الحراري ستفاقم من حدة مشكلة التصحر وهبوب العواصف الترابية التي ستتسبب بدورها في زيادة القحط والجفاف وموجات الحر، ومساهمة الإنسان نفسه في تعقيد المشكلة بالاستخدام الجائر للمراعي والزراعة وسوء استخدام الري، فضلا عن تنامي المطالب غير المستدامة جراء تزايد تعداد البشرية والتي تساهم مجتمعة في تعرية البيئة.اما تعريف العاصفة الرملية فهي عبارة عن رياح عاصفة محملة بذرات ترابية وغبار من قشرة الأرض السطحية المفككة. وتعتبر العواصف الرملية من الكوارث الطبيعية التي تخلف الكثير من الحوادث والتلفيات على كافة مستويات النشاط البشري، والعاصفة الترابية ظاهرة مترولوجية شائعة تحدث في كثير من بقاع العالم الصحراوية كالجزيرة العربية والشرق الأوسط بشكل عام وشمال أفريقيا ووسط آسيا واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية بل ورصدت عواصف ترابية عظيمة جداً فوق كوكب المريخ بصورة أعظم بكثير من العواصف الأرضية.. والعاصفة الترابية تحدث عند توفر شرطين أحدهما: تربة جافة ومفككة عارية من الغطاء النباتي والشرط الثاني سرعة الرياح. وميكانيكية نشوء العاصفة الترابية نتيجة لتيارات الحمل التي تحدث بعد تسخين شديد لسطح الأرض، فيصبح الهواء فوق سطح الأرض حاراً ومن ثم يصعد إلى أعلى بشكل تيارات حملانية. مما يسبب خلق اختلافات في الضغط الجوي والحرارة، بسببها تندفع رياح أبرد نسبياً إلى ملء الفراغ في الموقع الأمر الذي يثير الغبار ويحمل حبات الرمل إلى أعلى بمستوى يتناسب مع قوة الرياح وجفاف وتفكك التربة. كما أن التنبوء بحدوث عواصف ترابية ليس بالصعب في ظل توفر معطيات مترولوجية واسعة ومعرفة الظروف الجغرافية المحلية. . أن التأثيرات الصحية بدأت بالظهور بكثرة وشدة في السنوات الأخيرة. وأرجع ذلك إلى عوامل عدة أهمها التصحر، وانخفاض نسبة الأمطار، وتأثير الاحتباس الحراري، وقسّمت تأثيرات تلك العواصف على صحة الإنسان إلى قسمين رئيسين يعتمدان على درجة ومدة التعرض لذرات التراب المحمول في الهواء.

ان من الضروري اعادة الاهتمام بقطاع الزراعة وجعله القطاع الاول في البلاد وذلك بزيادة المساحات الخضراء عبر زراعة الاراضي المتروكة حالياً وتركيز الاهتمام على تحويل الاراضي غير الصالحة للزراعة والصحراوية الى اراضي زراعية، الى جانب زيادة مساحة الغابات التي تتراجع بشكل خطير، حيث من الضروري اقامة حلقات من الغابات حول المدن لتقليل مخاطر العواصف الترابية التي تهدد حياة الانسان العراقي. ان الجميع مدعو الى الاهتمام بالقطاع الزراعي واقامة الغابات عبر الاستغلال الامثل للموارد المائية بدل تحويل مزيد من الاراضي الزراعية الى منشآت عامة ومدنية وكتل كونكريتية ستهدد بتسريع تخريب بيئة البلاد تحت شعار البناء والاعمار والمدنية.

تحت مبررات الوضع الامني

هل تفقد الموصل ربيعيها؟

الموصل / نوزت شمدين

لم تعد الموصل مدينة أم الربيعين التي عرفها العراقيون طوال عقود مضت، فالمتغيرات المناخية، والتلوث البيئي بمختلف أنواعه ومسبباته، إضافة إلى الأوضاع الأمنية طوال الفترة الماضية، أسهمت جميعاً في تضييق الحركة السياحية هناك، أو شلتها بالكامل في أحيان كثيرة، وحتى الربيع تقلصت أيامه في الموصل خلال هذه السنوات، وصار يأتي ويذهب دون أن يشعر به احد، ف (تل قينجوق) والشلالات، والحمدانية لم تعد تكتسي بالخضرة كالسابق، ولم تعد العائلة الموصلية في سفراتها الاسبوعية تفترش كالماضي أرصفة الغابات، أو مروج النوران ومحيط تلكيف، أو في ظلال الزيتون في الفاضلية وبعشيقة.

الأشهر الخمس الأولى من العام الحالي سجلت هبوب أكثر من خمسة عواصف رملية، جعلت من المدينة تبدو وكانها خرجت للتو من صحراء، وصار بوسع المرء وللمرة الأولى، مشاهدة الناس وهم يرتدون الكمامات في الشوارع والأسواق، وتلقت مستشفيات المدينة والمراكز الصحية في الاقضية والنواحي، العشرات من حالات الاختناق التي تسببت بها الأتربة للمصابين بالربو، أو أمراض الجهاز التنفسي ، وقد حدثت وفيات بالفعل، ويشير خبير بيئي إلى أن الأجواء الصحراوية أرحم بكثير من عوادم(٣٠٠)الف سيارة مثبتة رسمياً ويتجول معظمها في نينوى، مع أكثر من(٥٠٠٠)مولدة ديزل تلوث الهواء بدخانها لمدة ١٢ ساعة في اليوم، إضافة إلى آلاف من المولدات الصغيرة التي تشتغل بالبنزين، ويضيف:هذا العدد الكبير يتسبب حتما في رفع درجة الحرارة، مع تقليل في مستوى الرؤيا، إضافة إلى الشحوم والدهون التي تلفظها المولدات في الأحياء السكنية خصوصا، فانها تتسبب بتلوث المياه عندما تختلط مع مياه المجاري التي تصب في النهر، أو تمتصها الأرض لتصل إلى المياه الجوفية.

هذه المولدات لاتلوث البيئة فقط، بل تخدش السمع باستمرار، ولا شيء يخرسها في الليل، سوى الزيارات الخاطفة للكهرباء الوطنية ، كما أنها تلوث المدينة بصرياً، حيث تمتد أسلاكها مثل خيوط عنكبوتية، وفي الغالب يكون خط سيرها من لوحة المفاتيح في مقرات المولدات إلى المنازل، عشوائياً وبعيداً عن أي احتياطات أمنية.

مع ذلك يظل التلوث الدخاني، قابعاً في المراتب الاخيرة لقائمة المخاطر الموصلية، وحتى ألانباء التي تحدثت عن قرب أنهيار سد الموصل، وأمكانية اختفاء المدينة في دقائق معدودة، لم تتسبب برعب شعبي، أو نزوح جماعي كما يحدث في المدن التي تنتظر النكبات، وحتى بالنسبة لعداية والريحانية القريبتين من الموصل، والتي اقر مجلس محافظة نينوى السابق بوجود تلوث إشعاعي فيهما، وشكل غرفة عمليات لمعالجتها، وقامت تلك اللجنة بالفعل باعمال ردم لتلك المنطقة، حتى هذا الامر لم ينشر فزعا بين الناس، لأن الاهتمام الرئيسي في الموصل ينصب على الوضع الامني، وتداعياته هي الجزء الموجع في قصة هذه المدينة التي كانت تشتهربأنها أم الربيعين. بلدياً، دعا موظفو بلدية الموصل محافظ نينوى أثيل النجيفي الى ضرورة الحد من ظاهرة رعي الأغنام في المناطق والأحياء السكنية، لما تتسبب به من تلوث نتيجة العبث بالنفايات، وذكر مدير إعلام محافظة نينوى للمدى، بأن موظفي البلدية ناقشوا النجيفي لدى زيارة قام بها لدائرتهم، عرقلة الأجهزة الأمنية لحركة آليات البلدية، مما يتسبب بتراكم النفايات في مناطق عدة، فأكد المحافظ على ان غرفة للعمليات سوف يتم تشكيلها في محافظة نينوى، وسوف تحمل أسم(غرفة عمليات البنية التحتية) من أجل وضع معالجات سريعة لحركة الآليات التابعة للدوائر، وغيرها من الأمور التي تتعلق بالمنفعة العامة.

غانم الجبوري، أحد العاملين في مجال السياحة في مدينة الموصل، قال بان النشاط السياحي كان يتركز غالباً في نينوى على مناطق معينة، منها:غابات الموصل، ومنطقة الشلالات، والبحيرة والمدينة السياحية في سد الموصل، وأشار الى ان منطقة الغابات تمثل رئة الموصل، ومقصد العائلة الموصلية خصوصا في أيام الجمع والعطل، وهي تضم مطاعم وملاعب للأطفال وقرية سياحية للعرسان والسياح، إضافة الى مدينة الالعاب القريبة منها، لكن ومع التحسينات والأعمال التي قامت بها لجنة اسناد ام الربيعين، تظل المنطقة بحاجة الى معالجات وخطط استثمارية لتطويرها، لأنها المتنفس الوحيد القريب للعائلة الموصلية، بعد ان تحولت منطقة الشلالات التي تبعد نحو ١٥ كم عن المدينة الى مكان مهجور، واصبحت عملية الذهاب الى سد الموصل فيه الكثير من المشقة، مع ان التحسن الامني بدأ يفتح مساحات التنقل أمام العائلة الموصلية أكثر من السابق.

المواطنة سلامة عزيز(موظفة حكومية) قالت بأن أمكنة التنزه في الموصل مقتصرة على الغابات ومحيطها، وأن العوائل في السابق كانت تخرج الى جميع المناطق ولم يكن لديها مشاكل في ذلك، حيث تضج تلقينجوق مع الايام الاولى لقدوم الربيع بالمواطنين وكذلك مناطق الشلالات وخورسباد وبعشيقة وجبل مقلوب ودير مار متي وكيرسي في جبل سنجار وسد الموصل، وكان منظر الناس طبيعياً وهم يفترشون المروج الخضر خارج المدينة، وتضيف سلامة:كانت الحياة مختلفة، كنا نشعر بالأمان، الآن لم نعد نشعر بذلك الترف، وحتى الربيع يبدو انه قد ضاع منا.